

Distr.: General
25 September 2020
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2476 (2019) الذي أنشأ بموجبه المجلسُ مكتبَ الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وطلب إليَّ تقديم تقرير عن تنفيذ القرار كل 120 يوما. وتتناول هذه الوثيقة التطورات الهامة التي حدثت منذ صدور تقريري السابق (S/2020/537) وتقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب في الوقت الذي تُكمل فيه البعثة العامَ الأول من وجودها.

2 - ولقد كان الأثر الصحي المباشر لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في هايتي محدودا حتى الآن، حيث سُجلت 8 600 حالة إصابة مؤكدة، وأُبلغ عن 221 حالة وفاة حتى 22 أيلول/سبتمبر 2020. ومن المرجَّح أن الإحصاءات الرسمية لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي، لكن تصدي الحكومة للأزمة، بقيادة اللجنة المتعددة القطاعات المعنية بجائحة كوفيد-19 التابعة لها، قد أسهمت في احتواء معدل انتقال العدوى. ومع ذلك، فقد فاقمت الجائحة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية المتردية الناجمة عن سنوات من الأزمة، وأظهرت الحاجة إلى أن يستمر الاستقرار وأن توضَع خطة طموحة للتنمية والإصلاح.

3 - وواصل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري الاستفادة من الطابع التكاملي لولاية البعثة السياسية والاستشارية ومن قدرات الدعم البرنامجي والتقني التي تتوافر عليها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في البلد. وقد قدمت منظومة الأمم المتحدة الدعم في مجال الدعوة والدعم البرنامجي لجهود الحكومة الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19. وبالتوازي مع ذلك، عمل المكتب على النهوض بتنفيذ خطة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" من خلال إطار استراتيجي متكامل مشترك وبوضع برامج تروم الإعداد لمرحلة تُنقَل فيها مسؤوليات البعثة، في نهاية المطاف، إلى السلطات الوطنية، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري.



011020 290920 20-12135 (A)


ثانيا – إدارة الشؤون السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

4 – واصلت منظومة الأمم المتحدة تعزيز شراكتها مع السلطات الوطنية لتنفيذ برنامج إصلاح يبتغي معالجة أوجه الضعف المؤسسية والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. غير أن ما أُحرز من تقدم قد أعيق من جراء الفراغ المؤسسي الناجم عن عدم إجراء انتخابات لفرز هيئة تشريعية جديدة بعد أن انتهت ولاية الهيئة التشريعية الخمسين في 13 كانون الثاني/يناير 2020، ومن جراء انعدام توافق الآراء المستمر بشأن جدول أعمال سياسي مشترك. ولا يزال الاستقطاب على أشده، حيث لم تُستأنف المحادثات الرسمية للخروج من المأزق السياسي منذ الجولة الأخيرة من الحوار التي يسرتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وممثلية الكرسي الرسولي في 24 شباط/فبراير 2020. وسرعان ما تلاشت روح التماسك الوطني التي بدت، لفترة وجيزة، عندما بدأت جائحة كوفيد-19، في حين أن ازدياد مستويات انعدام الأمن الناجم عن أنشطة العصابات وارتكاب العديد من جرائم القتل البارزة في أواخر آب/أغسطس ينذران بديناميات لا تنذر بخير، في الوقت الذي تستعد فيه هايتي لبدء دورة انتخابية جديدة.

5 – وازداد تفاقم التوترات السياسية في أواخر حزيران/يونيه بتجدد دعوات المعارضة للرئيس جوفينيل موييز إلى التخلي عن منصبه في شباط/فبراير 2021 وإلى تنصيب حكومة انتقالية. وفي 21 آب/أغسطس، أصدر 228 من أعضاء أحزاب المعارضة وحركات المجتمع المدني الشعبية بيانا اعترضوا فيه على إجراء انتخابات في ظل الإدارة الحالية، والتزموا بالتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق تشكيل حكومة انتقالية. وفي خضم هذا المناخ المتوتر، سعت السلطة التنفيذية إلى المضي في تنفيذ أجزاء من جدول أعمالها المتعلق بالحوكمة. وفي 5 حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الوزراء ميزانية وطنية متأخرة بقيمة 1,8 بليون دولار (حوالي 198,7 بليون غورد هايتي) للسنة المالية 2019/2020، التي تنتهي في 30 أيلول/سبتمبر. وأصدر الرئيس أيضا عدة قوانين بمراسيم، بما فيها قانون يتعلق ببطاقة الهوية الوطنية البيومترية الجديدة، التي تستخدم أيضا كبطاقة هوية للناخبين، وذلك في 16 حزيران/يونيه، ومدونة قانون جنائي جديدة في 24 حزيران/يونيه. وقد جاءت هذه المدونة ثمرة لمجهود وطني استمر عقدا من الزمن لتحديث الإطار القانوني الذي عفا عليه الزمن في هايتي والذي يعود إلى عام 1835، وهي تتواءم بشكل أفضل مع المعايير القانونية الدولية ومعايير حقوق الإنسان.

6 – وأثار استخدام المراسيم الرئاسية لسنّ الإصلاح، في غياب هيئة تشريعية عاملة، انتقادات شديدة من أحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني بسبب افتقار هذه العملية إلى الضوابط والموازين. وازدادت تلك الشواغل بتعيين السلطة التنفيذية، من خلال مرسوم نشر في 9 تموز/يوليه، لجانا بلدية للبلديات الـ 140 التي انتهت مدة ولاية مجالسها البلدية المنتخبة في الفترة من 23 أيار/مايو إلى 30 تموز/يوليه، دون إجراء انتخابات. وفي أعقاب اجتماعين استثنائيين عُقدا في 17 و 24 تموز/يوليه، نشرت النقابة الوطنية للمحامين الهايتيين رأيا مفاده أن دستور هايتي لا يخوّل للرئيس الحق في إصدار مثل تلك المراسيم، ودعت إلى إلغاء ما صدر منها منذ 13 كانون الثاني/يناير.

7 – وعلى الرغم من تلك الديناميات، أُحرز بعض التقدم في الأعمال التحضيرية لبدء دورة انتخابية جديدة في عام 2021. وقدم المجلس الانتخابي المؤقت إلى الرئيس موييز مشروع مرسوم انتخابي مؤرخ 23 تموز/يوليه. ويعزز ذلك النص آليات تسوية المنازعات الانتخابية وينص على أن يكون ثلث مرشحي الأحزاب السياسية من النساء في جميع العمليات الانتخابية، باستثناء الانتخابات الرئاسية. غير أن معدّي مشروع المرسوم تجنبوا النص فيه على تدابير أقوى إضافية دعا إليها الرئيس وناشطون في مجال حقوق

المرأة لزيادة تمثيل المرأة في العمليات الانتخابية. واستمر إحراز التقدم أيضا في استكمال سجل الناخبين. وحتى 26 آب/أغسطس، سجل المكتب الوطني لتحديد الهوية، الذي خُصص له مؤخرا مبلغ 4,3 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لزيادة قدرته على الإنجاز، نحو 2,7 مليون مواطن من أصل ما يقدر بـ 6,8 ملايين مواطن هايتي في سن التصويت، ووزع 1,6 مليون بطاقة هوية بيومترية.

8 - ومع ذلك، لا يزال الغموض الانتخابي شديدا في غياب توافق في الآراء بشأن الجوانب الرئيسية من الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك وضع جدول زمني للانتخابات وتشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد، بعد الاستقالة الجماعية للمجلس السابق في 24 تموز/يوليه، وهو تصرف جاء ردا على طلب الرئاسة في 23 تموز/يوليه إلى الشرائح الممثلة في المجلس إما أن تؤكد ممثلها الحالي أو أن تعين ممثلا جديدا لها في غضون 48 ساعة. وفي ضوء الديناميات السياسية السائدة، كانت المفاوضات التي أفضت إلى تعيين الرئيس مويز في 18 أيلول/سبتمبر تسعةَ مستشارين جددا مفاوضات معقَّدة.

9 - وفي خضم زيادة انقطاع التيار الكهربائي، الذي يُزعم أنه ناجم عن رداءة نوعية الوقود الذي يورده مقاول مستجد في سوق النفط في البلد ويعتبر الكثيرون أنه مرتبط بأفراد ذوي نفوذ، اعترضت المعارضة على سعي الحكومة إلى تنفيذ برنامجها لمكافحة الفساد في قطاع الطاقة باعتبار دوافعه سياسية وحزبية. وأشار المنتقدون على وجه الخصوص إلى الإجراءات التي بدأت ضد مورد الطاقة الكهربائية المنتمي للقطاع الخاص، وهو شركة SOGENER التي صدر قرار بإغلاق مبانيها وأوامر باعتقال عدد من أعضاء مجلس إدارتها في الأسبوع الأخير من تموز/يوليه. وأثار سخط المنتقدين أيضا طلبُ الرئيس مويز في 22 حزيران/يونيه إلى ثلاث هيئات حكومية لمكافحة الفساد فتحَ تحقيقات في عقود النفط الحكومية المبرمة اعتبارا من عام 2010، وكذلك استنتاجُ تلك التحقيقات بحلول 14 آب/أغسطس أن الدولة الهايتية قد خسرت 1,7 بليون دولار على مدى عشر سنوات وأن شركات النفط قد راكمت 94 مليون دولار من الأرباح على حساب الدولة بعد تحرير قطاع النفط في آذار/مارس 2019. وأصدرت الرابطة الهايتية لمهنيي الوقود بيانا في 20 آب/أغسطس، رفضت فيه تلك الاستنتاجات وأشارت إلى أن الدولة الهايتية كانت قد حددت الأسعار.

10 - وعلاوة على ذلك، وعقب جلسة الاستماع التي عقدتها وحدة مكافحة الفساد في 13 آب/أغسطس لرئيس سابق في مجلس الشيوخ وزعيم من زعماء المعارضة بسبب حصول عائلته على قرض منحها إياه صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي، أعلنت المعارضة أنها ستقدم ثلاث شكاوى بشأن الفساد ضد حلفاء مفترضين للائتلاف الحاكم، بما في ذلك الشركة التي تتعاقد معها الدولة حاليا لاستيراد المنتجات النفطية. وفي ظل تلك الخلفية، استعادت النداءات المتعلقة بالمساءلة عن استخدام أموال تحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط زخمها بفضل تقديم المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية تقرير مراجعة ثالث في 17 آب/أغسطس إلى الأعضاء العشرة المتبقين في مجلس الشيوخ. وفي 19 آب/أغسطس، طلبت منظمة من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان إلى المحكمة مراجعة حسابات 30 عقدا وقعتها الحكومة خلال حالة طوارئ الصحة العامة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

11 - وقد تجاوز الاستياء من سياسات الحكومة ومبادراتها شرائح من النخبة السياسية والتجارية، وأدى إلى ازدياد حوادث الاضطرابات المدنية، من 55 حالة في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه إلى 174 حالة في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. وتجدر الإشارة إلى أن مظاهرة عمَّت البلد كله، نظمتها جهات دينية تعارض بعض أحكام مدونة القانون الجنائي الجديدة التي تتوخى تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية وحقوق المرأة، فحشدت أكثر من 6 000 متظاهر. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت أيضا عدة مظاهرات محلية ضد

انقطاع التيار الكهربائي وانعدام الأمن والتغييرات الأخيرة في الإدارات البلدية. وتبين تلك الأحداث أن الإحباط الشعبي قد بلغ مستويات مقلقة.

12 - وفي هذا السياق المشحون، تواصل البعثة بذل مساعيها الحميدة لمعالجة مشكلة نقص الثقة التي تعم الساحة السياسية في هايتي، وتعزيز بيئة سياسية أكثر ملاءمة. ويستمر التواصل مع الجهات الفاعلة السياسية ومع الأكاديميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والقيادات النسائية وسائر أصحاب المصلحة، ابتغاء تحديد النقاط التي تلتقي فيها وجهات النظر والتدابير المحتملة لبناء الثقة، والحفاظ على زخم المناقشات بشأن الإصلاحات الرئيسية. وبغية المضي قدما، سيستمر ذلك التواصل سعيا إلى تحفيز العمل بشأن مبادرات ملموسة ومشروعة تقودها هايتي، من شأنها أن تضع البلد على مسار تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي.

13 - وتواصلت البعثة ومنظمة الدول الأمريكية أيضا مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين وساهمتا في النقاش العام المطرد بشأن الإصلاح الدستوري، وهي مسألة حظيت بتأييد واسع خلال الحوار الذي استضافته السفارة البابوية في السنة الماضية. وأثارت افتتاحية نشرها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في 15 حزيران/يونيه، ودعا فيها إلى تنفيذ عملية إصلاح دستوري تتولى هايتي زمام أمورها، أثارت ردود فعل متباينة، لكنها مهدت الطريق أمام عدد من المبادرات العامة التي تقودها هايتي بشأن هذه المسألة، بما فيها حلقة عمل لمدة يومين نظمها مكتب حماية المواطنين، وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي، وذلك يومي 12 و 13 آب/أغسطس. وأعرب رئيس الوزراء جوث، في بيان صدر في 17 آب/أغسطس، عن دعمه جهودَ المجتمع المدني هذه، التي ما زالت تكتسب زخما. بيد أن هذه المناقشة العامة التي تمس الحاجة إليها لم تفض بعدُ إلى عملية مراجعة دستورية رسمية، كما أن فرصة معالجة أوجه القصور في دستور عام 1987 قبل تنظيم الانتخابات المقبلة قد بدأت تتضاءل بسرعة.

14 - وقد يكون اغتيال كل من نقيب المحامين في بورت أو برنس والمستشار الرئيسي لشركة SOGENER، مونفيرييه دورفال، وهو فقيه قانون محترم ومناصر قوي للإصلاح الدستوري، في 28 آب/أغسطس، قد ثبَّط المشاركة النشطة من منظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ برنامج الإصلاح الذي يحتاج إليه البلد. وقد أعرب علنا الكثيرُ من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية، بما فيها مكتب حماية المواطنين ورابطات القضاة والاتحادات الهايتية والدولية لنقابات المحامين والقطاع الخاص، ورابطات حقوق الإنسان والرابطات الدينية، عن انزعاجه من هذا العمل وطالب بتحسين ملموس للحالة الأمنية وبوضع حد للإفلات من العقاب. وقد أعرب الرئيس، في خطاب للأمة ألقاه في 29 آب/أغسطس، عن تعهده باتخاذ تدابير قوية لمكافحة انعدام الأمن ومحاسبة الجناة.

ثالثا - الحدّ من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية 2)

15 - ظلت الصلات بين عنف العصابات والتطورات السياسية تؤثر على مستويات انعدام الأمن التي لوحظت في هايتي. وقد تجلى ذلك في الأشهر الأخيرة في منطقة بورت أو برنس المتروبولية (المقاطعة الغربية)، حيث وقعت اشتباكات بين العصابات في سيتي سولاي وبيل إير للسيطرة على المناطق المكتظة بالسكان التي توجد فيها أسواق عامة رئيسية ومراكز اقتراع كبيرة، فشردت ما لا يقل عن 298 من الأسر المعيشية وأشاعت شعورا غالبا بانعدام الأمن. وأدت هذه الديناميات، التي تشير إلى أن المنافسة بين العصابات تتزايد في سياق الانتخابات المتوقعة، إلى تغييرات في المجموعة المعقدة من العصابات

الموجودة في المنطقة المتروبولية، حيث ظهر في 10 حزيران/يونيه تحالف إجرامي جديد، هو مجموعة G9 an fanmi (G9)، التي تشكَّلت في البداية من تسع عصابات من سيتي سولاي ولا سالين ودلما السفلى، ولكنها توسعت منذ ذلك الحين فأصبحت تتألف من 15 عصابة تبسط نفوذها على عدة أحياء.

16 - وقد اكتسبت مجموعة G9 الإجرامية، التي قيل إنها تشكَّلت بتحريض من ضابط الشرطة السابق جيمي شيريزييه الملقب بـ "باربكيو"، الذي يُشتبه في تورطه في قضايا تتصل بالجرائم البارزة التي ارتُكبت في غراند رافين (2017) ولا سالين (2018) وبيل إير (2019)، اكتسبت سمعتها السيئة من تنوع مشارب أعضائها ونفوذها المبسوط على أجزاء شاسعة من منطقة بورت أو برنس المتروبولية، ومن خطابها الذي تزعم فيه أنها حركة اجتماعية تناضل من أجل تحسين ما يُقدم من خدمات ويُتاح من فرص في الأحياء الفقيرة. ولقد أثار إنشاؤها مخاوف لدى الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني بشأن التأثير الضار الذي يمكن أن تحدثه العصابات الموالية للأحزاب على مؤسسات الدولة.

17 - وقد أثار عقد عدد من زعماء العصابات المنضوية في مجموعة G9، في 22 آب/أغسطس، هدنة مع منافسين لهم في سيتي سولاي والتقارير التي وردت في أواخر آب/أغسطس عن توترات داخل هذا التحالف الإجرامي تساؤلات حول قدرته على الاستمرار متماسكا. ومع ذلك، يبدو أن توطيد نفوذ مجموعة G9 الإجرامية على أجزاء من المنطقة المتروبولية قد أثر على اتجاهات الجريمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد انخفض عدد جرائم القتل العمد التي أُبلغت بها الشرطة بنسبة 12 في المائة في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس، حيث بلغ عدد ضحاياها 328 ضحية (منهم 24 امرأة و 9 أطفال) مقارنة بـ 373 ضحية (منهم 9 نساء و 12 طفلا) في الأشهر الثلاثة السابقة. وكما كان عليه الحال في الفترات السابقة، سُجل 74 في المائة من تلك الجرائم في المقاطعة الغربية، حيث يعيش نحو 35 في المائة من السكان وحيث يشتد عنف العصابات. غير أن إلقاء نظرة فاحصة على الإحصاءات يظهر ارتفاعا مفاجئا في عدد تلك الجرائم في حزيران/يونيه (171 جريمة قتل عمد أُبلغ عنها مقابل 132 جريمة في أيار/مايو) بالتزامن مع تشكيل تحالف مجموعة G9 الإجرامي ومع وقوع تسع اعتداءات على حي بون روج وجماعة سيتي سولاي الحضرية. وأعقب ذلك انخفاض حاد عدد تلك الجرائم بعد تموز/يوليه (حيث أُبلغ عن 77 جريمة قتل)، بمجرد إعادة تشكيل التحالفات. أما جرائم الاختطاف فقد كان اتجاهها عكس ذلك. فبعد أن سجلت تلك الجرائم انخفاضا مطردا منذ آذار/مارس، حيث بلغ متوسطها الشهري 3,5 جرائم، ازداد عددها ليبلغ 19 جريمة في تموز/يوليه، مع عودة العصابات إلى ممارسة أنشطتها المربحة بعد أسابيع من المفاوضات المكثفة والاشتباكات. وإجمالا، اختُطف 32 شخصا (منهم 9 نساء و 3 أطفال) مقارنة بـ 25 ضحية (منهم 7 نساء و 7 أطفال) في الأشهر الثلاثة السابقة، أي بزيادة بنسبة 28 في المائة. غير أن هذا الازدياد في جرائم الاختطاف قد احتُوِي على ما يبدو بفضل عمليات الشرطة التي نُفِّذت في الجزء الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، والتي أدت إلى إلقاء القبض على 53 من المشتبه في ارتكابهم جرائم اختطاف وعلى 51 فردا إضافيا من أفراد العصابات.

18 - ولوحظ أيضا ازدياد ملحوظ في الحوادث المتصلة بالعصابات في أجزاء أخرى من البلد، ولا سيما في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية) وبُتيت ريفيير دو لارتيبونيت (مقاطعة أرتيبونيت)، حيث يحد انعدام الأمن من الحركة في عدة طرق هامة. وكما هو عليه الحال في العاصمة، قد يزداد عنف العصابات بمجرد الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات. ومن ثم يظل كبح جماح هذا الازدياد في نفوذ العصابات أولوية بالنسبة للشرطة الوطنية الهايتية التي بدأت في 7 آب/أغسطس عملية شُرَطيّة أخرى على نطاق البلد ككل،

وعزَّزت وجودها في المناطق الحساسة ببناء مراكز شرطة جديدة في آنس آ فو (مقاطعة نيب) وغانتييه ومالباس (المقاطعة الغربية).

19 - وواصلت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعزيز موقعها بوصفها المؤسسة الوطنية الرائدة في مجال الحد من العنف المجتمعي، رغم استمرار ما تعاني منه من قيود تشغيلية. وقد ازدادت أهميتها بروزا من خلال مشاركتها في تصدي الحكومة لجائحة كوفيد-19، ودعمها إعداد رسائل رئيسية لحملة التوعية التي تنفذها الحكومة على الصعيد الوطني، وتوسطها في نزع فتيل التوترات بشأن توزيع الأغذية والمواد الصحية وتركيب معدات صحية في المناطق التي تسيطر عليها العصابات. غير أن الحكومة لم تعتمد رسميا بعدُ مشروع اللجنة المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تلقي اللجنة في أواخر آب/أغسطس ميزانية جزئية تغطي النفقات المتكبدة في الأشهر التسعة السابقة، بما يشمل أجور المفوضين، فإنها ما زالت لا تتوافر على ميزانية.

20 - وساهمت الأمم المتحدة في برنامج الحد من العنف المجتمعي من خلال الأنشطة البرنامجية. ففي 31 تموز/يوليه، أُكملَ مشروع مشترك بين الوكالات خاص بصندوق بناء السلام، امتدَّ على مدى ثلاث سنوات ونفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وتوخى تعزيز التماسك الاجتماعي في جيريمي (مقاطعة غراند آنس). وشارك ما مجموعه 880 4 مستفيدا، 55 في المائة منهم من النساء، في أنشطة مشاريع بشأن القيادة المجتمعية، وإشراك المواطنين في صنع القرار، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسوية المنازعات، والتماسك الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت عشر منظمات شبابية مساعدة مالية، مما مكن من تقديم قروض صغيرة للشباب المعرضين للخطر. وفي 6 تموز/يوليه، وافق صندوق بناء السلام على مشروع جديد يركز على منطقتي مارتيسان ولا سالين في بورت أو برنس. ويجري حاليا تنقيح المسائل المتصلة بتنفيذه، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي واللجنة.

21 - وواصل المكتب أيضا دعم السلطات الوطنية في التصدي لانتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة في هايتي في إطار مشروع مكرس خاص بصندوق بناء السلام ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، بدعم من إدارة عمليات السلام ومكتب شؤون نزع السلاح. ويساعد مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في استعراض وتطوير القوانين المتعلقة بتحديد الأسلحة. ويقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بإعداد تقييم لإدارة الأسلحة والذخيرة في هايتي. ومن خلال مشروع صندوق بناء السلام، يجري أيضا تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية لتحسين الرقابة على ترسانتها من الأسلحة والذخائر، وكذلك على دائرة تراخيص الأسلحة النارية فيما يتعلق بإدارة التراخيص المدنية لحيازة الأسلحة أو حملها. وفي إطار ذلك المشروع، قدمت المنظمة الدولية للهجرة أيضا التدريب لأفراد إنفاذ القانون وموظفي الجمارك العاملين في الحدود ابتغاء تحسين إدارة الحدود.

22 - وما زال ارتكاب العنف الجنسي والجنساني شائعا وما زال لا يبلَّغ عنه بالقدر الكافي. وأبلغ النظام الوطني لتقديم الخدمات الصحية عن 457 حالة اغتصاب (شملت اغتصاب 164 امرأة و 235 طفلا و 58 رجلا) في الفترة ما بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/ أغسطس، مقابل 541 حالة في الفترة بين 1 آذار/مارس و 31 أيار/مايو. وبالمقارنة مع ذلك، أبلغت الشرطة الوطنية الهايتية عن ارتكاب 43 جريمة

اغتصاب في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس، مقابل 35 جريمة اغتصاب خلال الفترة السابقة. وفي حين تحسنت الحماية القانونية للمرأة في مدونة القانون الجنائي المنقَّحة، التي تحوي أحكاما مناهضة للتمييز وتنص على عدم تجريم الإجهاض، لم يُعتمَد بعدُ قانون شامل بشأن العنف ضد المرأة، ولا يزال إنصاف الضحايا غير كاف. وتواصل الأمم المتحدة أيضا مساعدة وزارة شؤون المرأة في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، رغم عدم رصد اعتمادات للخطة في الميزانية الوطنية، كما أنها بصدد استعراض قائمة مقدّمي الخدمات لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وقُدم الدعم أيضا لوزارة شؤون المرأة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للطوارئ وحملتها الإعلامية المتصلتين بجائحة كوفيد-19، مع التركيز على العنف الجنساني وعلى استمرار الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بصحة الأم.

رابعا - العدالة وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

23 - على الرغم من عدة تطورات هامة، منها تعيين وزير جديد للعدل والأمن العام، واعتماد مدونة القانون الجنائي الجديدة، والإدارة الفعالة للتصدي لجائحة كوفيد-19 داخل السجون، ظلت هناك تحديات كبيرة في قطاعات الشرطة والعدالة والسجون.

24 - وفي 9 تموز/يوليه، حل روكفلر فانسون، الذي كان حتى ذلك الحين مديرا لوحدة مكافحة الفساد، محل لوكمان ديليل وزيرا للعدل والأمن العام. وواجه ديليل، خلال فترة ولايته القصيرة، جدلا بشأن إدارته لمسألة الإفراج عن السجناء استباقا لتفشي جائحة كوفيد-19 وبشأن العديد من الإعلانات الاستفزازية المتعلقة بالعصابات. ومن الأولويات الكبرى للوزير الجديد طمأنةُ الجهات القضائية التي أضربت عن العمل بغرض الإعلان عن تظلمات بشأن تحسين ظروف العمل ودفع متأخرات المرتبات واستئناف العملية المتوقفة حاليا لتجديد ولاية القضاة. وكان المضربون عن العمل قد أثّروا على تنفيذ الأنشطة القضائية المعتادة، وذلك منذ صدور تقريري السابق. وفي حين أن الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها في أوائل تموز/يوليه قد أوقفت هذا التحرك على الصعيد الوطني، تعهدت عدة رابطات للقضاة باستئناف الإضراب عن العمل في حال عدم وفاء السلطة التنفيذية بوعودها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى بطء التقدم المحرز في إنشاء المجلس الوطني للمساعدة القانونية إلى تأخير فتح 11 مكتبا للمساعدة القانونية على المستوى اللامركزي، رغم استمرار مشاركة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري وغيرهم من الشركاء التقنيين والماليين العاملين في هذا القطاع.

25 - ويمثل إصدار مدونة القانون الجنائي الجديدة بمرسوم رئاسي في 24 تموز/يوليه، رغم ما أثاره من ردود فعل متباينة، إنجازا تاريخيا لهايتي، لأنه يصوغ نهجا أكثر تقدمية وإنسانية إزاء إنفاذ القانون ويتيح فرصة للنهوض بإصلاح قطاع العدالة. أما العقوبات السجنية، وهي الخيار الأوحد حاليا حتى بالنسبة للجرائم البسيطة، فستصبح استثناء، وقد يساعد استخدام بدائل تلك العقوبات على الحد من اكتظاظ السجون. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتراف بالأشكال الجديدة من الجرائم من قبيل الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، سيجعل التشريعات الوطنية الهايتية متوائمة مع قواعد ومعايير العدالة الجنائية الدولية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات البلد بموجب المعاهدات الدولية. وأعرب بعض الزعماء الدينيين عن قلقهم إزاء عدد من الأحكام، أبرزها تخفيض سن الرضا في العلاقات الجنسية إلى 15 سنة وتجريم أعمال التمييز ضد أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، التي

يرى أولئك الزعماء أنها تتعارض والقيم الثقافية والدينية الهايتية. ويمكن للفترة الانتقالية الحالية التي تمتد سنتين قبل دخول المدونة حيز النفاذ، مع استمرار إشراك فريق الخبراء الذي صاغ مضمونها بقيادة وزير العدل والأمن العام السابق جان جوزيف إكزوميه، أن تمهّد الطريق لتعزيز قبول أصحاب المصلحة الوطنيين لها، وأن تتيح للسلطة القضائية وغيرها من الجهات الفاعلة في سلسلة الإجراءات الجنائية الوقت للتعرف على محتوياتها من أجل الإعداد تدريجيا لتطبيقها.

26 - وقد بدأت الموارد المحدودة التي قُدمت للشرطة الوطنية الهايتية على مدى السنوات العديدة الماضية في إضعاف القدرة التشغيلية لهذا الجهاز، بل والأهم من ذلك الثقة العامة في مؤسسة الأمن العام الوحيدة التي تعمل على نطاق البلد بأسره. وانخفضت الحصة المخصصة للشرطة من الميزانية الوطنية من 6,60 في المائة إلى 5,53 في المائة، ولا تزال دون الهدف المحدد في النقطة المرجعية الثالثة، وهو 7 في المائة (انظر المرفق). وقد أدى أثر انخفاض قيمة الغورد الهايتي على القوة الشرائية، إلى جانب ازدياد حوادث الاضطرابات المدنية وعنف العصابات، إلى زيادة الضغط على الميزانية التشغيلية للشرطة الوطنية. وفي حين ينبغي أن تسعى السلطات الهايتية إلى بناء قوة قوامها 000 25 فرد من أفراد الشرطة لتلبية النسبة المقبولة دوليا وهي 2,2 من أفراد الشرطة لكل 000 1 نسمة، فقد خُفضت القوة العاملة في الشرطة الوطنية بمقدار 150 فردا منذ صدور تقريري السابق. ويضم جهاز الشرطة في صفوفه الآن 022 15 فردا، وهو ما يعادل نسبة 1,28 فرد شرطة لكل 000 1 نسمة.

27 - ومع ذلك، واصلت الشرطة الوطنية الهايتية بذل الجهود للارتقاء بمستوى أدائها. وفي حين أن تمثيل المرأة في صفوفها يبلغ حاليا ما يزيد قليلا عن 10,5 في المائة، فإن النساء يمثلن 21,3 في المائة من أحدث دفعة من المجندين. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والشركاء الدوليين، كثفت الشرطة الوطنية جهودها لتعزيز إشراك المرأة في عمليات التوظيف المقبلة. ومع ذلك، تحتاج الحكومة إلى مضاعفة جهودها لدعم التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2017-2021، والتركيز بشكل خاص على تحسين تدريب وتجهيز أفراد الشرطة لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان وتحسين استجابة الشرطة للشكاوى العامة.

28 - وتمكنت إدارة السجون في هايتي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، من تخفيف الآثار المأساوية المحتملة للجائحة داخل السجون، وطمأنة المتخوفين من ارتفاع عدد الوفيات وانعدام الأمن في نظام السجون في البلد. وفي الفترة بين آذار/مارس وتموز/يوليه، خضع 234 سجينا من مجموع عدد السجناء البالغ 908 10 سجينا لاختبارات الإصابة بفيروس كوفيد-19، فجاءت نتائج 140 حالة إيجابيةً. وعلاوة على ذلك، لم تلاحَظ زيادة كبيرة في معدل الوفيات داخل السجون، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وأخيرا، في تموز/يوليه، أسفرت جهود الدعوة والمشورة التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بشأن تحسين إدارة الموارد المالية للشرطة الوطنية الهايتية عن تقديم وجبتين غذائيتين للسجناء يوميا. ومع ذلك، فإن النقص المتكرر في الوقود والكهرباء في جميع أنحاء البلد لا يزال يفضي إلى تدهور ظروف الاحتجاز السيئة أصلا. وبالإضافة إلى ذلك، لم تحقق الجهود الرامية إلى خفض عدد السجناء كجزء من التدابير القضائية الاستثنائية المتخذة في سياق جائحة كوفيد-19 إلا نجاحا محدودا. فرغم الإفراج عن 042 1 سجينا (منهم 80 امرأة و 25 طفلا) منذ 25 آذار/مارس، فإن معدل إشغال السجون بلغ 338 في المائة، أي بزيادة قدرها 1,8 في المائة مقارنة بالمعدل المذكور في تقريري السابق. وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أعداد المحتجزين قبل المحاكمة بسبب تراكم القضايا. وقد خصص صندوق الأمم المتحدة لبناء

السلام مليوني دولار لدعم خفض عدد نزلاء السجون ونزلاء مراكز الاحتجاز في سياق جائحة كوفيد-19 في إطار تنفيذ خطة الطوارئ الخاصة بإدارة السجون. ومن شأن الدعم المقدم من صندوق بناء السلام أن يساعد في إجراء جلسات محاكمة إلكترونية لتيسير التحكيم القانوني بغرض إطلاق سراح المحتجزين.

29 - ومن الأمور الإيجابية قيامُ المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، بتوسيع قدرتها التشغيلية لمكافحة سوء السلوك وانتهاكات حقوق الإنسان، وبلوغها مرحلة أساسية مهمة جدا في بناء مكتب لها مجهز بالكامل ومزود بالموظفين في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية). وهذا المكتب هو أول وجود إقليمي للمفتشية وسيساعد على معالجة شواغل المواطنين بشأن سوء السلوك من قبل الشرطة، على نحو أكثر استباقية.

خامسا - حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

30 - استمر العنف المرتبط بالعصابات والصعوبات التي تواجهها سلطات الدولة لحماية حقوق المواطنين في الحياة والأمن والسلامة البدنية، بالإضافة إلى عدم مساءلة المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي، يؤثران سلبا على حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي الوقت نفسه، عززت الحكومة الهايتية توليها زمام الأمور فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان بتعيينها، في 8 تموز/يوليه، جيسي مينوس وزيرة منتدبة لحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. وكان ذلك المنصب شاغرا منذ تعيين جوزيف جوث رئيسا للوزراء في 4 آذار/مارس. وتولت الوزيرة المنتدبة في إطار مهامها قيادة لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات، المكلفة بتنسيق السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

31 - ووثقت البعثة استمرار حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في هايتي، وذلك أساسا في سياق الاشتباكات بين العصابات، التي سُجل معظمها في منطقة بورت أو برنس الحضرية (المقاطعة الغربية). ومنذ صدور تقريري السابق، لاحظ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي زيادة في اعتداءات العصابات على السكان، وهو تطور يمكن تفسيره بإنشاء التحالف الإجرامي an fanmi (G9) وبعدم المساءلة عن الانتهاكات السابقة، بما فيها الانتهاكات في سياق القضايا المتصلة بالجرائم البارزة التي ارتُكبت في غراند رافين (2017) ولا سالين (2018) وبيل إير (2019). وفي الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس، سجل المكتب 172 انتهاكا لحقوق الإنسان منسوبة لأفراد العصابات ورجال مسلحين مجهولي الهوية، وتعلقت بقتل 27 شخصا وجرح 28 آخرين وحدوث 8 جرائم اغتصاب.

32 - وعلاوة على ذلك، فإن ما يبدو أنه ضلوع أشخاص معروفين، مثل جيمي شيريزييه الملقب بـ "باربكيو"، في اعتداءات العصابات التي وقعت مؤخرا في حيَّي بونت روج وبيل إير في بورت أو برنس وكذلك في بلدية سيتي سولاي، ممن صدرت في حقهم أوامر اعتقال من الشرطة الوطنية بسبب ما يُنسب إليهم من تأثير على ارتكاب هجمات مسلحة بارزة، بما في ذلك في غراند رافين ولا سالين وبيل إير، يؤكد أكثر كيف أن الإفلات من العقاب والافتقار الواضح إلى المساءلة يؤججان دورات العنف المتكررة. وفي مواجهة هذا العنف، أبرز مكتب حماية المواطنين، وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، التزام الدولة بحماية الحق في الحياة، في حين نشرت منظمات المجتمع المدني تقارير متعددة توثق عنف العصابات، وتُشكك في فعالية تصدي الحكومة له، وتكرر ما يُزعَم أنه تواطؤ بين العصابات وموظفي الدولة. وكرر المكتب أيضا، في بيان صدر في 12 آب/أغسطس، الإعراب عن قلقه الشديد وأدان بشدة عنف العصابات وكرر دعوته إلى مساءلة الجناة.

33 - أما الحالة المتعلقة بإيمانويل كونستان الملقب بـ "طوطو"، وهو زعيم سابق في القوات شبه العسكرية حُكم عليه غيابيا بالسجن المؤبد في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 لتورطه في مذبحة رابوتو عام 1994، ثم رُحّل من الولايات المتحدة الأمريكية في 26 حزيران/يونيه، فهي تثير القلق أيضا. ورغم إلقاء القبض رسميا على كونستان لدى وصوله إلى بورت أو برنس، لم يتمكن مكتب المدعي العام من تحديد مكان ملفه القضائي لتأكيد توافق احتجازه مع شروط إدانته السابقة. ولا تزال هناك مخاوف من احتمال إفلات كونستان من قبضة العدالة رغم رد محكمة غونابييف الابتدائية، في نهاية تموز/يوليه، الدعوى التي قدمها محامو كونستان للطعن في الإجراءات المتعلقة بأمر الإحضار الذي كان قد صدر في حقه. ويبذل كل من المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جهود الدعوة من أجل تسوية الوضع القانوني لـكونستان، ويقدمان الدعم لمنظمات حقوق الإنسان بغية تعزيز الوعي والتمكين من سبل الانتصاف وتوفير الحماية، بما يشمل أسر ضحايا مذبحة رابوتو.

34 - ولا يزال عدم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها موظفو الدولة (91 انتهاكا خلال الفترة قيد الاستعراض، أسفرت عن قتل 29 شخصا وجرح 35 آخرين) أمرا مثيرا للقلق، بسبب الغياب المزمن للتقدم في الإجراءات القضائية ضد المتهمين بارتكابها، بمن فيهم موظفون منتمون لجهاز الشرطة الوطنية. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وآب/أغسطس 2020، فتحت المفتشية العامة للشرطة الوطنية تحقيقات في 172 ادعاء بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن بين التحقيقات الثلاثة عشر التي أُكملت حتى الآن، أُقرَّت التوصيات فيما يتعلق بسبع حالات بينما ما زالت التحقيقات الأخرى في انتظار استعراضها النهائي من جانب المدير العام بالنيابة للشرطة الوطنية الهايتية أو وزير العدل والأمن العام. وبالإضافة إلى ذلك، أحيلت 14 حالة إلى القضاء بغرض المتابعة القضائية خلال الفترة نفسها. وحققت المفتشية العامة أيضا في 134 انتهاكا إضافيا محتملا تتعلق بحالات متصلة بحوادث وقعت بين عامي 2005 و 2019. وأوصت بإنزال عقوبات في 45 حالة، لكن تلك التوصيات لم تنفذ إلا في 8 حالات في حين أحيلت 7 حالات إلى الإجراءات القضائية.

35 - وبالإضافة إلى تعيين الوزيرة المنتدبة لحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، قدمت حكومة هايتي تقريرها الإضافي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، قبل استعراض تنفيذ هايتي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تقرر إجراؤه في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي أقرتها اللجنة المشتركة بين الوزارات في كانون الأول/ديسمبر 2019، لا تزال تنتظر موافقة مجلس الوزراء عليها. وتسعى الخطة إلى معالجة المشاكل المستمرة المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال تنفيذ التوصيات التي صيغت في سياق الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان لهايتي في عام 2016.

36 - وما زالت جهود الدعوة تُبذَل لكفالة اعتماد مشروع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان من قبل مجلس الوزراء. ويتضمن ذلك المشروع تصديق هايتي على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

37 - وواصل مكتب حماية المواطنين أيضا الترويج لقضايا حقوق الإنسان الرئيسية. ونسَّق تنفيذ الإطار الوطني لحماية حقوق الإنسان وأصدر توصيات بشأن شتى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة، والحق في الصحة، وأثر إضراب القضاة على الوصول إلى سبل

الانتصـــــاف، وانعدام الأمن، وعنف العصـــــابات. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الدعم إلى مكتب حماية المواطنين في وضـــع خطة تشـغيلية لتنفيذ اسـتراتيجيته الجديدة للحماية، التي تسـعى إلى إدارة الشـكاوى المتعلقة بحقوق الإنســان على نحو فعال في جميع أنحاء البلد، علاوة على وضـــع وتنفيذ مبادرات رئيسية للترويج لقضايا حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

38 - وعلاوة على ذلك، استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمات الوطنية لحقوق الإنسـان على الاضـــطلاع بدورها الحاســم في الدفاع عن حقوق المواطنين الأســـاســية. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان، روجت المنظمات الوطنية ومكتب حماية المواطنين لاتخاذ تدابير للوقاية من مرض كوفيد-19 وممارسات لمكافحة الوصم في السجون، استنادا إلى زيارات أُجريت للعديد من مراكز الاحتجاز ومراكز الشــرطة، بما في ذلك ســجن النســاء في كاباري ومرفق احتجاز الأحداث في بورت أو برنس. وبالإضـــافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم لعدة منظمات وطنية لحقوق الإنســان في تقديم تقارير بديلة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنســان قبل اجتماعها بشــأن تنفيذ هايتي للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر.

39 - وأخيرا، واصـل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مباحثاته مع السـلطات الهايتية بشـأن فتح مكتب مسـتقل لمفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان في هايتي. وفي حالة الموافقة على ذلك، سـيواصـل المكتب العمل مع السلطات الهايتية بعد مغادرة البعثة في نهاية المطاف لضمان استدامة التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى (النقطة المرجعية 5)

40 - لا تزال التوقعات الاقتصـــــادية لهايتي لعام 2020 قاتمة. وقد نقحت اللجنة الاقتصـــــادية لأمريكا اللاتينيـة ومنطقـة البحر الكـاريبي تلـك التوقعـات مؤخرا، فتنبـأت بحـدوث انكمـاش في النـاتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة لهذا العام، وعُزي ذلك أساسا إلى تداعيات الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، التي تفاقمت بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي وقعت في عام 2019. وفي الأشهر الأخيرة، أصبح من الصعب على الأسر الأشد فقرا أن تحصل على الغذاء، بسبب الزيادات المستمرة في أسعار الأغذية الأساسية وغيرها من السلع. وفي الوقت نفسه، انخفض دخل الأسر المعيشية وقوتها الشرائية نتيجة عوامل أخرى من بينها انخفاض النشـاط الاقتصـادي بسـبب سـحب الاسـتثمار من قطاعي النسـيج والزراعة لأسـباب تتعلق بالجائحة. وعلى صـعيد الاقتصــاد الكلي، أدى ضـعف النشــاط الاقتصــادي إلى انخفاض يقدر بنســـبة 16 في المائة في الإيرادات المالية بحلول نهاية تموز/يوليه، بينما ارتفعت النفقات بنسـبة 25 في المائة بالقيمة الحقيقية. وأدى العجز الكبير في المالية العامة الناجم عن ذلك إلى تدخل البنك المركزي بضـــخ أموال تعادل نحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في متم تموز/يوليه. وفي الوقت نفسـه، أظهرت قيمة سـعر صـرف الغورد مقابل دولار الولايات المتحدة تقلبات متزايدة، ومن المتوقع أن يظل التضـــخم أعلى من 20 في المائة في عام 2020. وبالإضـــافة إلى ذلك، لا تزال الجهود المبذولة لمعالجة التحديات الاقتصادية الأساسية في البلد ضعيفة، حيث تعثرت مؤخرا المناقشات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشـأن برنامج يرصـده خبراء الصـندوق بسـبب طلبه زيادة الشـفافية فيما يتعلق بعقد من عقود التوريد العامة في قطاع النفط.

41 - ولفهم الحصيلة الدقيقة لتأثير الجائحة على الاقتصاد والأسر المعيشية في هايتي، يعمل المنسق المقيم على قيادة الجهود التي يبذلها الفريق القطري لتقييم وتحديد الحلول من أجل تجاوز آثار الجائحة. وبالعمل في إطار التنسيق العام الذي تتولى أمره وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبفضل القيادة التقنية التي يتيحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل الفريق القطري، من خلال اتفاق ثلاثي عالمي لإعداد تقييمات لظروف ما بعد الأزمة، بالتعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، يعمل على إجراء تقييم مشترك وشامل للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وستستفيد تلك العملية من الخبرات المتوافرة لشتى أعضاء الفريق القطري، بما فيها الكيانات غير المقيمة مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن التحليل الذي تقوم به حاليا هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التأثير المتباين الذي تخلفه الجائحة على الجنسين في هايتي. وستشمل العملية توصيات لإصلاح السياسات العامة وستوجه صياغةَ الحكومة لخطة تعاف، مقنعة وشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتقديم المساعدة، بواسطة التحويلات النقدية، من أجل تمكين المستفيدين من تلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال الأسواق المحلية.

42 - وعلى مدى الأشهر العديدة الماضية، عمل فريق الأمم المتحدة القطري على تكييف تنفيذه للتدخلات الرامية إلى تحقيق الاستقرار على المدى القصير بغية المساعدة في تحقيق أثر طويل الأجل رغم صعوبة السياق الراهن. وللمساعدة في دعم دخل الأسر المعيشية الريفية الضعيفة ومنع المزيد من تدهور الأمن الغذائي، تقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المساعدةَ في عدة مجالات تشمل المدخلات الزراعية، والصحة الحيوانية، وتنويع مصادر الغذاء والدخل. وبغرض المساعدة في المحافظة على فرص العمل وتحسين سبل العيش، قدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الحكومة، تدريبا في مجال الإدارة المالية والتسويق ومهارات خدمة العملاء، ومنح أيضا إعانة نقدية لمرة واحدة، بمبلغ قدره 153 دولارا، إلى 458 من المشاريع الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، استأنف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشاريعه التي تتطلب عمالة كثيفة في مجال الطرق في مقاطعتي أرتيبونيت والمقاطعة الوسطى، في حين قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتدريب النساء ذوات الدخل المنخفض على إنتاج الأقنعة والصابون، مما أتاح لهن فرص دخل إبان الجائحة.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

43 - لم يكن أثر الجائحة في هايتي بنفس الحدة المتوقعة بدايةً، لكن فيروس كوفيد-19 ما زال ينتشر في جميع أنحاء البلد على نحو مطرد، وإن كان ذلك بمعدل منخفض، مما يستدعي مواصلة توخي الحذر. وسُجل ارتفاع طفيف في عدد الحالات عقب تعليق الرئيس حالة الطوارئ الصحية في 28 تموز/يوليه، مما سمح بإعادة فتح المدارس ودور العبادة، بيد أنه لم يلاحَظ حدوث طفرة كبيرة حتى الآن. وتواصل الحكومة تنفيذ الخطة الوطنية للتأهب والتصدي لجائحة كوفيد-19، التي اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور مهم في دعمها، بقيادة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، ومن خلال عمل المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وفي إطار هذه الخطة، أنشأت الحكومة مراكز اتصال وفرقا لتحليل البيانات في جميع مقاطعات هايتي العشر، وقامت بتنشيط فرق اقتفاء أثر مخالطي المرضى والتحقيق بشأنهم في جميع أنحاء البلد، تعزيزا للمراقبة. وأنشأت وزارة الصحة العامة

والسكان أماكن فرز للحالات المشتبه فيها في 147 مركزا للرعاية الصحية غير المتصلة بمرض كوفيد-19، وذلك لضمان العلاج الآمن للمرضى. وعلاوة على ذلك، قامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء، بتوزيع كمامات ومواد أخرى على الفئات الضعيفة، بما في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. واتُبعت تدابير لأغراض الكشف والمتابعة في نقاط عبور حدودية عديدة استهدفت المهاجرين الذين يُحتمل أن يكونوا مصابين بمرض كوفيد-19. وأخيرا، ساعدت جهود التوعية، وهي عنصر حاسم في التصدي لجائحة كوفيد-19، على الحد من انتشار الفيروس عن طريق توعية المجتمعات المحلية بتدابير الوقاية الفعالة، بوسائل منها أنشطة نفذها الآلاف من الأخصائيين الصحيين للمجتمعات المحلية الذين دربتهم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والسكان.

44 - وشهدت المؤشرات الإنمائية والإنسانية في هايتي تراجعا في الأشهر الأخيرة. وقد فاقمت الجائحة حدة مشاكل الحماية، بما فيها حماية النساء والفتيات اللاتي يواجهن خطرا متزايدا للتعرض للعنف الجنسي والجنساني. وقد قامت مبادرة تسليط الضوء على المسائل الجنسانية، المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي تتعاون مع 22 شريكا، بتوعية أكثر من 500 2 شاب بشأن توافر الخط الأخضر/خط الاتصال المباشر الخاص بلواء حماية الطفل التابع للشرطة الوطنية الهايتية، وتقديم المساعدة النفسية والدعم الجماعي لحوالي 500 من المراهقين والمراهقات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة تخصيص العاملين والموارد الصحية للتصدي لجائحة كوفيد-19 والخوف من العدوى قد أفضيا إلى عدم استمرارية الخدمات الصحية، بما في ذلك التحصين الروتيني والتدخلات الصحية المنقذة لحياة الأمهات والمواليد.

45 - وبعد إغلاق المدارس لشهور، أعيد فتحها في 10 آب/أغسطس لأكثر من 4 ملايين طفل، ولكن عدم تيسّر سبل التعليم عن بُعد أو تقييده أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التعليمية القائمة التي تعاني منها أفقر الأسر المعيشية وأكثرها ضعفا. وأدى أيضا استمرار الجفاف وإغلاق الحدود وغير ذلك من العوامل المرتبطة بجائحة كوفيد-19 إلى تدهور الأمن الغذائي والتغذية، حتى أن 53 في المائة من الأسر المعيشية عانت من الجوع في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه، وفقا لدراسة مدعومة من الأمم المتحدة أجرتها التنسيقية الوطنية للأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يزداد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 25 في المائة بحلول نهاية العام، بسبب عدم حصولهم على الأطعمة المغذّية الكافية. وفي هذا السياق الذي تزداد فيه أوجه الضعف، تمثل السياسة الوطنية الجديدة للحماية والنهوض الاجتماعيين، التي اعتُمدت في حزيران/يونيه، والمرسوم الذي ينظم تنفيذها تطورات إيجابية. وتظل الأمم المتحدة على استعداد لدعم صياغة خطة العمل الوطنية لهذه السياسة كخطوة تالية. وهي تساهم أيضا، بالشراكة مع البنك الدولي، في وضع قاعدة معارف لأغراض تقرير السياسات من خلال إجراء العديد من الدراسات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على عدة أمورها منها الأسر المعيشية، والأمن الغذائي، والبيئة، والمسائل الجنسانية. وعلاوة على ذلك، وللمساعدة في التصدي لتردي الحالة الإنسانية، بدأ في حزيران/يونيه تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام 2020. وهي تروم الوصول إلى 2,3 مليون شخص (في إطار الاستجابة غير المرتبطة بجائحة كوفيد-19) من أصل 5,1 ملايين هايتي يعتبرون من أكثر الفئات ضعفا. وتتطلب الخطة المنقحة، بما يشمل التصدي لجائحة كوفيد-19، مبلغا قدره 472 مليون دولار. وحتى 10 أيلول/سبتمبر، لم تكن قد أتيحت سوى نسبة 16 في المائة من تمويل تلك الخطة.

46 - ومن النقاط الإيجابية في قطاع الصحة استمرارُ مكافحة مرض الكوليرا رغم انقطاع الخدمات خلال الأشهر القليلة الماضية، وهي المكافحة التي تواصل الأمم المتحدة جعلها من الأولويات، مع تقديم الدعم،

في الوقت ذاته، للحكومة في تســـخير نظم مراقبة مرض الكوليرا والإنذار به والتصـــدي له لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة مرض كوفيد-19 وغيره من الأمراض المعدية. وفي عام 2020، لم يُشتَبه إلا في 79 حالة بأنها من حالات الكوليرا، ولكن تبين أن جميعها حالات ســـلبية. ونظرا لقلة حالات الكوليرا المشـــتبَه فيها، فقد وُسّع نطاق الاختبارات ليشمل أشكالا إضافية من الإسهال المائي الحاد، زيادةً في تأكيد النتائج. وقد مرَّ 19 شهرا متتاليا منذ تسجيل آخر حالة مؤكدة للإصابة بمرض الكوليرا في هايتي.

47 - ويمكن لموسـم الأعاصـير الحالي، الذي كان أكثر حدة من المعتاد بالنسـبة لهايتي ومنطقة البحر الكاريبي، أن يزيد من تفاقم الاحتياجات الإنسانية. وقد شهد البلد بالفعل مقتل 31 شخصا، وتضرُّر 320 2 منزلا، وتدمير 243 منزلا، بســـبب العواصـــف المدارية. وتعمل الأمم المتحدة مع المديرية العامة للحماية المدنية لدعم التأهب لحالات الطوارئ، بما يشـمل تجهيز المواد الغذائية وغير الغذائية مسـبقا، وتعزيز قدرات التقييم السريع وإدارة المعلومات، واستعراض خطط الطوارئ في سياق الجائحة الراهنة، وبناء ملاجئ الطوارئ وتجديدها. ولتعزيز جهود الوقاية من الإصـــابة بفيروس كوفيد-19، قُدمت أقنعة إلى المديرية العامة للحماية المدنية لتوزيعها، كما تُســـتخدم تدابير الوقاية في مواقع توزيع الأغذية والإعانة النقدية، وكذلك في ملاجئ الطوارئ.

ثامنا - الوضع والتكامل على صعيد العمليات

48 - اســـتمرت الجهود الرامية إلى تنفيذ الإطار الاســـتراتيجي المتكامل، الذي يهدف إلى توجيه الجهود الجماعية للمنظمة في عامي 2020 و 2021، بعد التجديد المتوقَّع لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وعلى وجه الخصـــوص، تعمل منظومة الأمم المتحدة في هايتي حاليا على وضـــع حلول متكاملة لمعالجة العقبات الهيكلية التي تحول دون إحراز التقدم بشأن التحديات العديدة التي يواجهها البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد عدد من الكيانات تنظيم جزء من التمويل أو أعاد تحديد أولوياته، في حين اسـتقدمت كيانات أخرى موارد بشرية إضافية تركّز على أهداف الإطار الاستراتيجي المتكامل.

49 - ونقل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بنجاح مقره في 1 أيلول/ســـبتمبر إلى بلدة بيتيونفيل في منطقة بورت أو برنس المتروبولية، على مقربة من وكالات الأمم المتحدة وشـركائها ونظرائها. وقد مكّنت هذه الخطوة البعثةَ من إغلاق قاعدة اللوجستيات التي خلفتها بعثات حفظ السلام السابقة، وهي موقع أصبح الإبقاء عليه مكلفا للغاية فضـلا عن عدم تلبيته للاحتياجات التشـغيلية للمكتب. ومن المقرر إصـلاح مرافق قاعدة اللوجستيات وإعادتها إلى حكومة هايتي في 30 أيلول/سبتمبر 2020، بما يتفق تماما مع سياسة الأمم المتحدة والمعايير البيئية المعمول بها، وأن تضـــم المركزَ الوطني لعمليات الطوارئ في المديرية العامة للحماية المدنية. وفي إطار هذه الخطوة، تم التخلص من فائض المعدات والمخزون من خلال المبيعات، وفي بعض الحالات، من خلال إهدائها للشركاء الحكوميين لتعزيز القدرات المؤسسية والمساعدة في التصدي لجائحة كوفيد-19. واكتمل أيضًـــا تأهيل مواقع العمل التي يشـــترك فيها كل من المكتب والشـــرطة والإصلاحيات، وأصبحت جاهزة للعمل تمامًا.

تاسعا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

50 - منذ صدور تقرير السابق، تلقَّى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ادعاء واحدا جديدا بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين يعود إلى فترة وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتلقت البعثة أيضا ادعاءات ضد جان آخر مشتبه فيه بارتكاب استغلال وانتهاك جنسيين في حالة كان قد أُبلغ عنها في عام 2009. واستمر بذل الجهود لتقديم الدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرهم من الضحايا وكذلك لأي طفل وُلد نتيجة لسوء السلوك من هذا القبيل. ويظل مكتب أمين المظالم مستعدا للاضطلاع بدوره في الإبلاغ عن الحالات، بوسائل تشمل الاتصال بالمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في بلدان منشأ الجناة المشتبه فيهم. وفي الوقت نفسه، استمرت الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بسبل منها تعيين منسق على نطاق المنظومة لفرقة العمل المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذلك من خلال الدورات الإلكترونية التي تنظم لتدريب المدربين من شركاء التنفيذ بشأن المنع.

عاشرا - ملاحظات

51 - في الوقت الذي تستعد فيه هايتي للدخول في دورة انتخابية جديدة، تشكل سرعة انحسار التماسك الوطني التي شهدها البلد في بداية جائحة كوفيد-19 مصدر قلق بالغ. وبالرغم من توافق الآراء السائد بشأن الحاجة إلى استعراض الدستور قبل الانتخابات والإصلاحات المؤسسية الشاملة، لم يتفق أصحاب المصلحة الوطنيون على وضع برنامج إصلاح سياسي وأوسع نطاقاً بهدف معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هايتي. وعلاوة على ذلك، أسفر الفراغ المؤسسي الناجم عن تأخر الانتخابات البرلمانية والمحلية إلى زيادة استقطاب المناقشة العامة.

52 - ويلزم تحقيق حد أدنى من توافق الآراء السياسي، وكذلك وضع خطة واقعية للانتخابات، تشمل إطارا انتخابيا، وجدولا زمنيا، وسجلا للناخبين وميزانية، ومجلسا انتخابيا مؤقتا يؤدي وظائفه بالكامل، وذلك لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تضفي الشرعية على النظام السياسي وتعزز مؤسسات الدولة والحكم الرشيد. وإذا لم يسر الأمر على المنوال نفسه، فقد يقع الشعب الهايتي مرة أخرى ضحية ذلك النوع من العنف السياسي الذي عصف بالعملية السابقة. ولذلك، أكرر تأكيد دعوتي، بإلحاح متجدد، الحكومةَ، والأطراف المعنية في المجال السياسي والمجتمع المدني، إلى تنحية خلافاتهم واستغلال هذه الفرصة التاريخية لتحقيق التوقعات الشعبية بالتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الضرورية في مجال الحوكمة. ويقف ممثلي الخاص، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على أهبة الاستعداد لمساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين على الدخول في حوار بناء يهدف إلى صياغة برنامج إصلاح توافقي وإعداد عملية انتخابية ذات مصداقية وشاملة للجميع.

53 - ولا تزال المرأة معرضة لخطر العنف وتعاني من التهميش في الحياة السياسية للبلد. وفيما نقترب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، الذي أعاد فيه المجلس تأكيد دور المرأة في بناء السلام، في جملة أعمال أخرى تتعلق بالسلام والأمن، فإني أحث الحكومة على اتخاذ تدابير أكثر حزمًا لتحسين الإطار القانوني وتمويل خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني، وكفالة زيادة مشاركة المرأة، بوصفها ناخبة ومرشحة وإدارية، في الانتخابات المقبلة.

54 – وأدين بأشد العبارات اغتيال مونفيربيه دورفال وأحث السلطات الهايتية على ألا تدخر جهدًا لتقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف السياسي والجنائي، لكي يتمتع جميع الهايتيين بحقوقهم الأساسية على الصُّعد المدنية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية.

55 – ويشكل العنف الذي تمارسه العصابات تحديًا متزايدًا لسلطة الدولة على أجزاء من الأراضي الوطنية. فقد أدى الاقتتال الداخلي بين تحالفات العصابات في بورت أو برنس والاستهداف المتعمد والمرفوض للمجتمعات المحلية أثناء الاشتباكات إلى زيادة صارخة في الإصابات بين المدنيين في الأحياء المكتظة بالسكان. ويثير هذا الانعدام المتزايد للأمن قلقًا كبيرًا في ضوء الانتخابات المقبلة. ومن ثم، فمن المهم والملحّ أن تواصل الحكومة دعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بسبل منها الموافقة على استراتيجيتها الوطنية الشاملة وتخصيص ميزانية معقولة لهذا الغرض. وبالمثل، أشجع الحكومة والجهات المانحة على حشد دعمها للشرطة الوطنية الهايتية، التي تسعى جاهدة إلى مكافحة الفلتان الأمني في حدود إمكانياتها المحدودة، بالتزامن مع عملها في إطار نمط مستمر من إدارة الأزمات، وكفالة التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتطوير للفترة 2017–2021، والنهوض بإصلاحات قطاع الأمن، فضلا عن تحسين البيئة الأمنية قبل موعد الانتخابات المقبلة.

56 – ولا تزال هايتي تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى حماية مواطنيها من العنف من خلال إنفاذ القانون واتخاذ إجراءات قضائية على نحو فعال، بسبل منها إلقاء القبض على الجناة ومحاكمتهم، وكفالة المساءلة واتخاذ إجراءات استباقية لمنع العنف. وكون المسؤولين عن جرائم القتل التي ارتُكبت في غران رافين أو لا سالين أو بيل إير لم يُقدَّموا إلى العدالة بعدُ يفضي إلى إدامة الإفلات من العقاب وتغذية المزاعم بالتواطؤ بين العصابات والأطراف السياسية المعنية. وبالرغم من أن تعيين وزيرة مفوضة جديدة لحقوق الإنسان، وزيادة التعريف بمكتب حماية المواطنين، وتواصل رئيس الوزراء مع منظمات حقوق الإنسان، تمثل كلها دلائل مشجعة على عزم الحكومة الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، فإن تلك الالتزامات تستتبع أيضا عدم السماح ببقاء كل الأشخاص الخاضعين لأوامر إلقاء القبض التي تصدرها الشرطة الوطنية، وخاصة من كان منهم مشتبه في ضلوعه في الاعتداءات المسلحة البارزة، طلقاءَ وقادرين على ممارسة أنشطتهم بحرية.

57 – وأشجع الحكومة على توفير الدعم في إنشاء مكتب مستقل لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هايتي لضمان استمرار التعاون مع سلطات الدولة بشأن مسائل حقوق الإنسان.

58 – وينبغي الاستمرار في مكافحة الفساد. وأحث الحكومة وجميع الأطراف المعنية على كفالة تقديم جميع الضالعين في أنشطة الفساد إلى العدالة، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، ووضع ضمانات كافية لمكافحة الفساد ومعايير نظمية للشفافية والنزاهة.

59 – ومن الضروري أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الضعف النُّظمي الذي يتسم به قطاع العدل. وستسهم مدونة القانون الجنائي الجديدة في مواءمة التشريعات الهايتية مع القواعد والمعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية وحقوق الإنسان. ونظرا للجدل الذي رافق سنّ هذه المدونة بمرسوم، سيكون من الأهمية بمكان حشد الدعم لها والاستعداد على نطاق واسع لتطبيقها خلال فترة السنتين قبل أن تدخل حيز النفاذ. ورغم أن هذا الإطار القانوني المستكمَل يتيح فرصة غير مسبوقة لتحديث نظام العدل في هايتي، فلا بد من توفير الموارد الكافية للدفع بالإصلاحات المؤسسية وتعزيز النظام القانوني.

60 - وأظهر نظام السجون قدرة محددة على مواجهة التحديات العديدة التي تنشأ أثناء جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، لا تزال ظروف الاحتجاز مثيرة للقلق، من حيث إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ومعدلات الإشغال، في حين لا يزال نظام السجون يضم، وفقًا للتقديرات، 80 في المائة من حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة. ولا بد من قيادة حكومية ومن وضع حلول ابتكارية وزيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة القضائية، ومع الشركاء الدوليين أيضًا، لتسوية المسائل الطويلة الأجل المتعلقة بظروف الاحتجاز وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

61 - وقد جنب التأثير الخفيف للجائحة على هايتي حتى الآن، مقترنا باستجابة فعالة من جانب الحكومة واللجنة المتعددة القطاعات المعنية بإدارة جائحة كوفيد-19، جنب سكانَ البلد التعرض لأخطر الآثار الناجمة عن الجائحة. ومع ذلك، أدت حالة الطوارئ الصحية إلى تفاقم أزمة اجتماعية - اقتصادية وإنسانية شديدة أصلاً، وزيادة حدة أوجه الضعف وعدم المساواة في سياق الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وهذا ما سيتطلب بذل جهود إنعاش قوية من أجل عكس هذه الاتجاهات السلبية وتنشيط الاقتصاد. وسيقتضي التنفيذُ الناجح لخطة تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والإنعاش التي تدعمها الأمم المتحدة تهيئةَ بيئة سياسية مواتية وبذل جهود متضافرة من جانب جميع شركاء البلد، سواء من حيث التمويل أو الدعم البرنامجي.

62 - وإذ نفعل ذلك، لا بد لنا من أن نظل مركّزين على ما تواجهه هايتي من تحديات هيكلية أطول أجلا، وهو ما تتيح خطة عام 2030 مسارا للمضي فيه قدما. وأعوّل على مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والفريق القطري كي يواصلا العمل سوية بغية تعزيز اتساق منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلد على التعافي بشكل أفضل وتسريع إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهايتي وشعبها لا يستحقان أقل من ذلك.

63 - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلتي الخاصة لهايتي، هيلين ميغر لاليم، ولمبعوثتي الخاصة، جوزيت شيران، ولنائب مبعوثتي الخاصة، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، برونو لوماركي، ولجميع موظفي الأمم المتحدة في البلد على عملهم الدؤوب وتفانيهم، وأؤكد مجدداً التزام الأمم المتحدة بالإسهام في تحقيق الاستقرار والازدهار في هايتي.

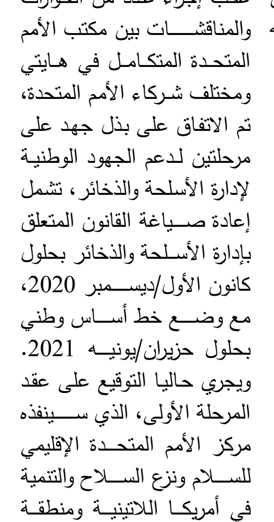
المرفق الأول

مؤشرات النقاط المرجعية والأهداف ونقاط الأساس

الرمز	*دلالته*	*الرمز*	*دلالته*
✓	على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (5 اهداف، 14 في المائة)	↘	تحديات متوقعة أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن باتجاه تنازلي (7 أهداف، 20 في المائة)
↗	تحديات متوقعة أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن باتجاه إيجابي (11 هدفًا، 31,5 في المائة)	!	عدم إحراز أي تقدم/ليس على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (5 مؤشرات، 14 في المائة)
→	تحديات متوقعة أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن باتجاه ثابت (3 أهداف، 9 في المائة)	△	عدم توقع ورود أي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (4 أهداف، 11,5 في المائة)

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
1- مشاركة الجهات الفاعلة الوطنية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك المجتمع المدني، في التعاون الشامل وبناء توافق الآراء بما يفضي إلى تحسين أداء مؤسسات الدولة والحكم الرشيد	1-1 الحوار السياسي يفضي إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات اللازمة والخطوات اللاحقة، بما في ذلك تمثيل المرأة بشكل كاف	كانون الأول/ديسمبر 2020	الجهات الفاعلة السياسية تتفق حاليا بشأن ضرورة الإصلاحات الهيكلية ولكن تفتقر إلى توافق الآراء بشأن الترتيبات الانتقالية؛ وليس ثمة عملية جارية للحوار الشامل	لم تُستأنف جهود الحوار الرسمي منذ المحادثات التي سهلتها الأمم المتحدة/منظمة الدول الأمريكية في أواخر شباط/فبراير 2020، على الرغم من عدد من الجهود والمبادرات غير الرسمية لتجاوز المأزق السياسي الحالي	
	1-2-1 وضع ترتيبات وخريطة طريق انتقالية	لا ينطبق	لا تزال الحكومة تعمل بصفة مؤقتة؛ وانتهت ولاية مجلس النواب وجزء من مجلس الشيوخ في 13 كانون الثاني/يناير، بينما أُرجئت الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في تشرين الأول/أكتوبر 2019	تظل الحكومة تعمل بصفة مؤقتة في غياب الوضوح بشأن جدول زمني للانتخابات البرلمانية المتأخرة أو اتفاق سياسي بشأن خريطة طريق انتقالية. وانتهت الهيئة التشريعية الخمسين في كانون الثاني/يناير 2020، تاركةً البلاد بدون برلمان	
	1-2-2 اعتماد دستور جديد لهايتي	لا ينطبق	لا يزال دستور عام 1987 سارياً. ولا تسمح الظروف السياسية ببدء الإصلاح الدستوري	لا يزال دستور عام 1987 سارياً. وعلى الرغم من توافق آراء أصحاب المصلحة بشأن الحاجة إلى إصلاح دستوري، فإن الظروف السياسية الراهنة لم تسمح بعد ببدء العملية الرسمية	
	1-3-1 اعتماد إطار قانوني انتخابي جديد يحافظ على ما يوجد من أحكام تتعلق بتمثيل المرأة	كانون الأول/ديسمبر 2020	لم يبتّ البرلمان بعد في مشروع قانون الانتخابات المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مع وجود خطط لوضع صيغة مشروع جديدة	قدم المجلس الانتخابي المؤقت مشروع قانون الانتخابات إلى الرئاسة في 23 تموز/يوليه، يتضمن حكما يقتضي أن تضم جميع الأحزاب السياسية 30 في المائة من النساء في قوائم مرشحيها في جميع الانتخابات باستثناء الانتخابات الرئاسية. وبدأ الرئيس أيضًا مشاورات لإنشاء مجلس جديد عقب الاستقالة الجماعية لأعضاء المجلس في 24 تموز/يوليه	
	1-4-1 زيادة الاستثمارات الحكومية كنسبة مئوية من مجموع المصروفات بنسبة 5 في المائة، لتبلغ نسبة 3,91 في الفترة 2020/2019، بعد احتساب معدل التضخم	تشرين الأول/أكتوبر 2020	بلغت الاستثمارات الحكومية 3,72 في المائة من مجموع المصروفات في الفترة 2019/2018	حتى تموز/يوليه 2020، في بداية الربع الأخير من الفترة 2020/2019، أظهرت بيانات مرحلة المحاسبة على أساس نقدي أن الاستثمار الحكومي قد ارتفع بشكل طفيف من 000 000 298 2 غورد خلال الفترة نفسها من الفترة 2019/2018 إلى	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				000 000 568 2 غورد (وهو ما مثّل تغيرًا بنسبة 11,7 في المائة)، رغم أن التضخم ارتفع خلال الفترة نفسها ليصل إلى 20 في المائة، مما يشير إلى انخفاض محتمل في الاستثمار الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت بيانات مرحلة المحاسبة على أساس نقدي أن النفقات المعتمدة للاستثمارات العامة انخفضت إلى 3,16 في المائة فقط من مجموع المصروفات للفترة 2020/2019، على الأرجح بسبب زيادة النفقات نتيجة لجائحة كوفيد-19. وأخيراً، تظهر بيانات تنفيذ ميزانية الحكومة اعتباراً من تموز/يوليه 2020 زيادة طفيفة بمقدار نقطة مئوية واحدة في النفقات المخصصة للاستثمارات العامة في الفترة 2020/2019 مقارنة بالفترة 2019/2018. ويمكن أن تعكس هذه الاختلافات التحديات المتعلقة بالقدرة على استكمال التزامات الميزانية، فضلا عن أوجه القصور في الإدارة المالية والنقدية	
2- انخراط مؤسسات الدولة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الأهلية والمنظمات الشبابية والنسائية في عمليات للتشاور والتعاون واتخاذ القرار تمكّن من الحد من العنف المجتمعي، المرتبط بصفة خاصة بالعصابات الإجرامية والجرائم الجنسية والجنسانية	2-1-1 اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. (المستويات: (1) صياغة استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (2) اعتماد استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (3) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية	صياغة الاستراتيجية واعتمادها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، وبدء تنفيذها في كانون الثاني/ يناير 2021	تقوم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حالياً بصياغة استراتيجية وطنية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي	عقب مشاورات بشأن وضع الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، التي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني ووكالات منظومة الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قدمت اللجنة الصيغة النهائية من الاستراتيجية إلى رئيس الوزراء في 5 أيار/مايو 2020. ولا يزال اعتماد الاستراتيجية معلقا	
	2-2-1 عدد المشاريع والأنشطة المجتمعية في سياق الحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي نُسِّقت من خلال اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	كانون الأول/ ديسمبر 2020	لا يوجد	أُنجز في 31 تموز/يوليه مشروع مشترك بين الوكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)) للحد من العنف المجتمعي في جيريمي، بدعم من صندوق بناء السلام.	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				وركّز المشروع على تعزيز التماسك الاجتماعي في الأحياء المعرضة للخطر من خلال تلقين الشباب مهارات القيادة وبناء السلاموتعزيز ثقافة السلام، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة الشباب في صنع القرارات، ومعالجة مسائل العنف الجنساني والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج للإنعاش الاقتصادي في حالات الطوارئ للنساء المتضررات من عنف العصابات والأزمة الاجتماعية – السياسية الراهنة. ويجري إعداد مشاريع إضافية مع زيادة التنسيق من جانب اللجنة الوطنية	
	2-3-1 اعتماد وتنفيذ قوانين وأطر تنفيذية ملائمة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. (المستويات: (1) إعادة صياغة القانون المتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر؛ (2) وضع خط أساس وطني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ (3) اعتماد القانون المتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر)	كانون الأول/ديسمبر 2021	أقرّ مجلس الشيوخ مشروع قانون متعلق بإدارة الأسلحة والذخائر، ولكنه يحتاج لمزيد من التنقيح ليُعتمد	عقب إجراء عدد من الحوارات والمناقشات بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومختلف شركاء الأمم المتحدة، تم الاتفاق على بذل جهد على مرحلتين لدعم الجهود الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر، تشمل إعادة صياغة القانون المتعلق بإدارة الأسلحة والذخائر بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، مع وضع خط أساس وطني بحلول حزيران/يونيه 2021. ويجري حاليا التوقيع على عقد المرحلة الأولى، الذي سينفذه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
	2-4-1 تخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لأغراض توفير الرعاية الشاملة لضحايا العنف وحمايتهم من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني	كانون الأول/ديسمبر 2021	لم تخصص ميزانية محددة لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني	لم تخصص بعدُ أي ميزانية لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني	
	2-4-2 اعتماد وتنفيذ الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف الجنساني، بما في ذلك	كانون الأول/ديسمبر 2021	اعتمد مجلس الشيوخ عدة مواد من الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف ضد المرأة والفتاة	سُنَّت مدونة القانون الجنائي الجديدة بمرسوم، وهي تتضمن أحكاما تتعلق بالعنف الجنساني. ولم يُعتمد بعدُ	

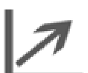
النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
	نصُّه على كفالة توفير التمويل الحكومي لأغراض منع العنف الجنساني والتصدي له			الإطار القانوني المقترح بشأن العنف الجنساني، رغم أن وزارة شؤون المرأة تعمل حاليا على إعداد مقترح لعرضه على مجلس الوزراء	
	2-4-3 إطلاق وتنفيذ برنامج "مبادرة تسليط الضوء"	حزيران/يونيه 2020	تم الموافقة على برنامج "مبادرة تسليط الضوء" في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019	بدأ تنفيذ برنامج "مبادرة تسليط الضوء"، وتُبذل حاليا جهود ترمي إلى تعزيز قدرة مؤسسات الدولة من خلال البرنامج. وتجري مشاورات وطنية بشأن كيفية الإسراع ببناء القدرات والتوصل إلى توافق للآراء من أجل مكافحة العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل وضع أدوات وتوجيهات دعمًا لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنساني	✓
	2-5-1 انخفاض معدل الجرائم حسب المنطقة بنسبة 5 في المائة في المناطق التي يقل فيها وجود سلطات الدولة والمناطق المعروفة بأنها بؤر توتر، بما فيها سيتي سولاي، ومارتيسان، ولاسالين، وكروا دي بوكيه، وبيل إير، باعتبارها مناطق تجريبية. الهدف: سيتي سولاي: 8,55 حوادث شهرياً مارتيسان: 9,5 حوادث شهرياً لاسالين: 2,85 حادث شهرياً كروا دي بوكيه: 22,8 حادثة شهرياً بيل إير: 3,8 حوادث شهرياً	كانون الأول/ديسمبر 2020	كانون الأول/ديسمبر 2019: سيتي سولاي: 9 حوادث مارتيسان: 10 حوادث لا سالين: 3 حوادث كروا دي بوكيه: 24 حادثًا بيل إير: 4 حوادث	آب/أغسطس 2020: سيتي سولاي: 3 حوادث مارتيسان: حادث واحد لا سالين: 3 حوادث كروا دي بوكيه: 9 حوادث بيل إير: 5 حوادث تشير الاتجاهات في الأشهر الأخيرة إلى انخفاض، يتجاوز الأهداف، في الحوادث المتصلة بالعصابات في سيتي سولاي، ومارتيسان، وكروا دي بوكيه. غير أن متوسطات الحوادث ظلت مستقرة في لاسالين وارتفعت قليلا في بيل إير. وربما تكون جائحة كوفيد-19 قد ساهمت في خفض عدد الحوادث. ولكن من المحتمل أن يزداد عنف العصابات في الفترة التي تسبق الانتخابات المقترحة في عام 2021	↗
3- أداء الشرطة الوطنية والمؤسسات الإصلاحية ومؤسسات العدل ومكافحة الفساد لعملها بموجب الأطر القانونية والإدارية المحسَّنة وآليات الرقابة	3-1-1 تخصيص نسبة 7 في المائة على الأقل من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية في كل سنة مالية	كانون الأول/ديسمبر 2020	تخصيص نسبة 6,6 في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية، وهي نسبة لم تتغير منذ عام 2017	شهدت الحصة من الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية الهايتية اتجاها تنازليا. وبالنسبة لميزانية السنة المالية 2020/2019 المعتمدة في 5 حزيران/يونيه 2020، لم تخصص الحكومة سوى	↘

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				5,53 في المائة من الاعتمادات لجهاز الشرطة، وهو ما يقل كثيرا عن التوقعات ولا يلبي الحد الأدنى من احتياجاته التشغيلية	
	3-2-1 إنشاء مكتب للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في مقاطعة كاب هايسيان، يكون قادرا على أداء وظائفه	كانون الأول/ديسمبر 2020	مكتب المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في المقاطعة المعنية ليس قادرا بعدُ على أداء وظائفه	قامت المفتشية العامة للشرطة الوطنية بتعيين وتدريب 18 مفتشًا، من بينهم 3 نساء. وقد اشترى البرنامج الإنمائي بعض المعدات اللازمة لتشغيل المكتب، ويجري التحضير لافتتاح المكتب في المقاطعة المعنية وفق الجدول الزمني المتوقع	
	3-2-2 اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد	كانون الأول/ديسمبر 2021	انتهى سريان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2009-2019؛ ولم توضع أي استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد	لم تضع الحكومة ولم تعتمد بعدُ استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد	
	3-3-1 زيادة نسبة عدد أفراد الشرطة إلى عدد السكان لتصل إلى 1,40 شرطي لكل 1 000 نسمة	كانون الأول/ديسمبر 2021	1,33 شرطي لكل 1 000 نسمة	لم يُحرَز أي تقدم نحو تحقيق الهدف نظرًا للتأخّر في تجنيد طلاب جدد لمدرسة الشرطة بسبب قيود الميزانية في خضم التحديات التي يفرضها كوفيد-19، فضلا عن متوسط التناقص السنوي البالغ 400 عنصر لأسباب مختلفة، بما في ذلك الاستقالة والوفاة والتسريح. وحتى 10 تموز/يوليه 2020، بلغ إجمالي القوة العاملة في الشرطة الوطنية الهايتية 15 022 عنصرًا، أي ما يعادل 1,28 عنصر لكل 1 000 نسمة. وسيحتاج جهاز الشرطة إلى نحو 2 000 مجند جديد بحلول نهاية عام 2021 من أجل تحقيق الهدف البالغ 1,40 عنصر، وهو هدف يصعب كثيرا تحقيقه في السياق الحالي. غير أن خطةً للدعم في سياق كوفيد-19 قد وُضعت لكفالة استمرار تخرج دفعات المجندين من مدرسة الشرطة في المستقبل	
	3-3-2 ارتفاع النسبة المئوية لعناصر الشرطة من النساء إلى 11 في المائة	كانون الأول/ديسمبر 2021	10,5 في المائة من عناصر الشرطة الوطنية الهايتية هم من النساء	نُظِّم درس إرشادي خاص لكفالة تعريف النساء المهتمات بالانضمام إلى الشرطة الوطنية الهايتية وإعدادهن بشكل أفضل لعملية التجنيد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حملة توعية مستمرة	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				لتشجيع النساء على الانضمام إلى جهاز الشرطة. ويستمر أيضًا تدريب الشرطة على مسائل المساواة بين الجنسين. وحتى 10 تموز/يوليه 2020، بلغ إجمالي القوة العاملة في الشرطة الوطنية الهايتية 045 15 عنصرا، منهم 584 1 امرأة، أي ما يعادل 10,53 في المائة من إجمالي التمثيل، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بخط الأساس.	
	3-3-3 إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية وتشغيلها في 13 ولاية قضائية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لم تُنشأ بعدُ أي مكاتب للمساعدة القانونية بموجب قانون المساعدة القانونية الجديد	تأخر فتح مكاتب المساعدة القانونية بسبب جائحة كوفيد-19، بالرغم من الشروع في عملية التوظيف. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُوافَق بعدُ على مدير المجلس الوطني للمساعدة القانونية الذي عينته السلطة التنفيذية، نظرًا لعدم تعيين الهيئة الإدارية للمجلس الوطني نفسه، بسبب خلافات بين الجهات الفاعلة القضائية	
	3-4-1 اعتماد 6 سجون باعتبارها أنها مراعيةللمعايير الدولية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	حصلت 4 سجون على الاعتماد في تموز/يوليه 2019	أعد برنامج تدريبي لموظفين مكتب حماية المواطن الرئيسيين بشأن أدوات اعتماد السجون بهدف دعم مديرية إدارة السجون في عملية اعتماد السجون. غير أن تنفيذ برنامج التدريب تأجّل بسبب الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم الدعم لتنفيذ التوجيه المتعلق بالشؤون الجنسانية للمؤسسات الإصلاحية	
	3-5-1 بحلول عام 2020، تحقيق نسبة 70 في المائة أو أقل من المحتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة (مصنفة حسب نوع الجنس والعمر)	كانون الأول/ ديسمبر 2020	الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019: وجود 75 في المائة من المحتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة	من خلال جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون وبرنامج اللجوء إلى القضاء التابع لصندوق بناء السلام، الذي بدأ العمل به في تموز/يوليه، حشدت منظومة الأمم المتحدة التمويل لتعزيز جلسات الاستماع الشخصية والمساهمة في بدء جلسات الاستماع عن بعد باعتبارها وسيلة مبتكرة لكفالة استمرارية الإجراءات القضائية والتعجيل بالإفراج عن المحتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة خلال جائحة	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				كوفيد-19. وتجري مشاورات بين الجهات الفاعلة القضائية لوضع الصيغة النهائية للإطار القانوني الخاص بجلسات الاستماع عن بعد، الذي من المتوقع أن يُعتمد بمرسوم رئاسي (قرار وزاري) وبالإضافة إلى ذلك، فإن سنّ مدونة القانون الجنائي الجديدة بمرسوم رئاسي في 28 حزيران/ يونيه، والاعتماد المنتَظر لمدونة الإجراءات الجنائية الجديدة، من المتوقع أن يحدّا، بعد دخول المدونتين حيز النفاذ، من اللجوء إلى الاحتجاز السابق للمحاكمةوبالرغم من الفرص المذكورة أعلاه في سياق كوفيد-19 للحد من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، لم تفض الجهود المبذولة إلى تخفيض أعداد المحتجزين. وعلاوة على ذلك، ارتفع عدد حالات الاحتجاز السابق للمحاكمة نظرا لأن النظام القضائي لم يتمكن من مواكبة تزايد عمليات الاعتقال التي تقوم بها الشرطة الوطنية الهايتية في إطار تصديها للحالة الأمنية السائدة في البلد وحتى 2 أيلول/سبتمبر، كان 78 في المائة من المحتجزين، ومجموع عددهم 884 10 محتجزا، رهنَ الاحتجاز السابق للمحاكمة. وتشمل هذه النسبة 382 امرأة (3,5 في المائة)، و 184 صبيًا (1,69 في المائة)، و 17 بنتًا (0,15 في المائة)	
4- قيام المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (مكتب حماية المواطنين) ومنظمات المجتمع المدني بحماية وتعزيز وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمرأة والمساواة بين الجنسين	4-1-1 اعتمادُ خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان، وتنفيذُ الحكومة تدريجياً ما نسبته 50 في المائة من التوصيات، بما فيها	كانون الأول/ ديسمبر 2021	ما زالت خطة العمل للفترة 2019-2021 التي تستهدف تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لهايتي لعام 2016 في انتظار موافقة السلطة التنفيذية عليها	لا تزال خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان في انتظار موافقة الحكومة عليها. غير أنه في 8 تموز/يوليه، عين رئيس الوزراء وزيرة منتدبة معنية بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع. وقد أظهرت جهود الدعوة الأولى للوزيرة المنتدبة اهتمامها والتزامها بمتابعة اعتماد الحكومة للخطة	↗

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان	ما يتعلق بالقضايا الجنسانية				
	4-2-1 التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الوطنية لمكتب حماية المواطنين للفترة 2019-2024، بما في ذلك دمج المنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية	كانون الأول/ديسمبر 2021	لم تُتّخذ بعدُ أي تدابير لتنفيذ الاستراتيجية	بدأ مكتب حماية المواطنين تنفيذ استراتيجيته الوطنية، على النحو الذي يتجلى في إصدار المكتب لعدة بيانات صحفية تتمشى مع الاستراتيجية. ولدعم جهود المكتب الإضافية الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بتعيين خبير استشاري دولي لمدة ثلاثة أشهر لمساعدة مكتب حماية المواطنين في وضع خطة عمل، بما في ذلك تعبئة الموارد، وتدريب موظفي مكتب حماية المواطنين بشأن كيفية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، مع مراعاة القيود الهيكلية المفروضة على مكتب حماية المواطنين مع الاستفادة القصوى من موارده	
	4-3-1 عدد حالات الانتهاكات أو التجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمت المحاكمة عليها	كانون الأول/ديسمبر 2021	في إطار بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، تم التحقيق في ما يُقدَّر بـــ 77 في المائة من الحالات، وتمت المتابعة القضائية في 12 في المائة منها. وجميع الحالات المتابعة قضائياً البالغ نسبتها 12 في المائة لا تزال رهن المحاكمة ولم يصدر بعدُ أي قرار قضائي بشأنها	في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى آب/أغسطس 2020، أبلغت البعثة عن ارتكاب 197 انتهاكاً لحقوق الإنسان خلال تلك الفترة؛ غير أنه لم يتم التحقيق من قبل المفتشية العامة للشرطة الوطنية في هايتي إلاّ في 172 منها، أو ما يعادل نسبة 87 في المائة، وهو ما يتجاوز النسبة المسجلة خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ومن بين الحالات الـ 172 الخاضعة للتحقيق، لا تزال المفتشية تحقق في 159 حالَة. ومن بين الحالات الـــ 14 التي أغلقت المفتشية التحقيق فيها، أحيلت 13 حالة إلى مكاتب الادعاء العام، ولكن لم تبدأ المحاكمات بشأنها بعدُ. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت المفتشية خلال هذه الفترة التحقيقات في 123 انتهاكاً لحقوق الإنسان ارتُكبت في الفترة من عام 2005 إلى عام 2018	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
	4-4-1 نشر منظمات المجتمع المدني الهايتية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان 10 تقارير، تشمل ما يتعلق منها بالقضايا الجنسانية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	نشرت منظمات المجتمع المدني ما مجموعة 47 تقريراً خلال ولاية البعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي دامت سنتين	منذ بداية ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، نشرت المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تركز على حقوق الإنسان ما لا يقل عن 19 تقريرا عاما. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم المكتب حالياً تحالفاً من المنظمات غير الحكومية الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم تقرير بديل إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قبل انعقاد الاستعراض الدوري الشامل لهايتي المقرر في تشرين الأول/أكتوبر 2020	
5- إتاحة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص إمكانية حصول الشباب والنساء والفئات الضعيفة على فرص العمل اللائق، بما في ذلك الوظائف والتعليم والتدريب، بما يسهم في الحد من المظالم الاجتماعية - الاقتصادية ومعالجة دوافع عدم الاستقرار وانعدام المساواة	5-1-1 تشغيل 000 63 شخص في صناعة النسيج	كانون الأول/ ديسمبر 2021	يشتغل حالياً 000 54 شخص في صناعة النسيج	انخفضت صاوات النسيج بسبب انخفاض الطلب من البلدان المستوردة وانخفاض الإمدادات من المواد الخام، فضلا عن الإغلاق الجزئي أو الكامل للمصانع خلال الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-19. وكشفت دراسة استقصائية دعمتها الأمم المتحدة وأجراها مكتب أنشطة أرباب العمل في نيسان/أبريل - أيار/مايو أن مُصنِّعي النسيج اضطروا إلى وقف أو فصل ما يصل إلى 40 في المائة من القوة العاملة لديهم. وحتى آب/أغسطس 2020، استخدمت صناعة النسيج 322 45 شخصًا	
	5-2-1 اعتماد السلطات الوطنية والمحلية تدبيرَيْن على الأقل للتشجيع على إدماج المرأة في سلاسل الإمداد العالية القيمة في سياق الزراعة المستدامة	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لا توجد أي تدابير	لم تُعتمد أي تدابير محددة جديدة في مجال السياسة العامة؛ غير أنه هناك حالياً ثلاثة برامج لريادة الأعمال تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية، وتعمل على بناء قدرات 818 4 امرأة من رائدات الأعمال الريفيات في مجال الزراعة المستدامة وتجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها، وتساعد على تأسيس 20 من المشاريع البالغة الصغر	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
	5-3-1 وضع السلطات الهايتية وتنفيذها برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية والمالية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية المعنية	كانون الأول/ ديسمبر 2021	عدم وجود حكومة مصدّق عليها من البرلمان يعني أن هايتي غير قادرة حالياً على الالتزام بتنفيذ إصلاحات اقتصادية	لا تزال هايتي تفتقر إلى حكومة مصدق عليها من البرلمان، مما يعوق جهودها الرامية إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية. وقد تعثرت مؤخرا المناقشات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج يرصده خبراء الصندوق بسبب طلب الصندوق زيادة الشفافية فيما يتعلق بأحد عقود التوريد العامة في قطاع النفط وإلى جانب القيود المتصلة بعدم وجود برلمان، لم يُبذل سوى القليل من الجهود لإجراء الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها، والتي من شأنها أن تهيئ بيئة مواتية لإيجاد فرص عمل في البلد. وينبغي تسريع الجهود الرامية إلى تمكين البلد من التحضير لسن إطار قانوني وتنظيمي ضروري جدا من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	
6- تعزيز مؤسسات الدولة من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج تكفل تقديم خدمات أساسية تتسم بالجودة في أوساط المجتمعات المحلية الأشد احتياجاً إليها وزيادة قدرتها على الصمود في وجه ما يهددها من أخطار متصلة بالمناخ، بسبل منها إدارة الكوارث وتخفيف المخاطر	6-1-1 إنجاز التعداد الخامس للسكان والمساكن في هايتي، بما في ذلك إنجاز مرحلة ثانية مكرّسة لتعزيز ثقافة استخدام البيانات الإحصائية، ولتوطيد النظام الإحصائي الوطني	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أُنجزت جميع الأنشطة التحضيرية اللازمة قبل القيام بالحصر التعدادي الرئيسي، بما في ذلك عمليات المسح والتعداد التجريبي وشراء المعدات	أجّلت أنشطة التعداد بسبب جائحة كوفيد-19 وتدهور الحالة الأمنية في البلد. وكان من المقرر إجراء الحصر التعدادي أساسًا في الفترة كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2021، حيث تمت مواءمة جميع الأعمال التحضيرية مع هذا الجدول الزمني. غير أن التطورات السياسية والأمنية الأخيرة، المرتبطة بشكل رئيسي بالجدول الزمني للانتخابات الذي لم يحدد بعد، وضعت هذا الهدف تحت الضغط. ونتيجة لذلك، يجري النظر في تحديد جدول زمني آخر قد يكون في آذار/مارس أو نيسان/أبريل. وتبعًا لمواعيد التعداد النهائية، من المتوقع أن تظهر النتائج الأولية للتعداد في حزيران/يونيه 2021 أو آب/أغسطس 2021 والنتائج النهائية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 أو كانون الثاني/ يناير 2022	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
	6-2-1 زيادة نسبة السكان المستفيدين من المصادر المائية المحسَّنة إلى 79 في المائة	كانون الأول/ ديسمبر 2021	73,4 في المائة من السكان تستفيد حالياً من المصادر المائية المحسَّنة	لم يحدث أي تغيير اعتبارا من 10 آب/أغسطس 2020. ومع ذلك، أدت التدخلات التي تدعمها الأمم المتحدة في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 إلى تركيب 898 6 مغسلة إضافية لليدين في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت جهود تغيير السلوك نحو غسل اليدين إلى ما يقرب من 7,8 ملايين شخص. ولا يزال قيدَ الإنجاز الجزءُ من الدراسة التي تُجرى على الصعيد الوطني للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، المتعلق بالآثار على الأسر المعيشية، الذي قد يوفر مزيدًا من المعلومات	
	6-2-2 تقليل نسبة المتغوّطين عادة في العراء إلى 15 في المائة في المناطق الريفية و 2 في المائة في المناطق الخضرية	تموز/يوليه 2023[أ]	المناطق الريفية: 36 في المائة، المناطق الحضرية: 10 في المائة	لم يحدث أي تغيير حتى 10 آب/ أغسطس 2020. ولا يزال قيدَ الإنجاز الجزءُ من الدراسة التي تُجرى على الصعيد الوطني للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، المتعلق بالآثار على الأسر المعيشية، والذي قد يوفر مزيدًا من المعلومات	
	6-3-1 نسبة 30 في المائة من السكان تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة استناداً إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (المرحلة 3+/ انعدام الأمن الغذائي الحاد، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)	كانون الأول/ ديسمبر 2021	نسبة 35 في المائة من السكان تعاني حاليا من انعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة (المرحلة 3+/ انعدام الأمن الغذائي الحاد، من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)	وفقاً لأحدث تحليل أجري للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (آب/أغسطس 2020)، تبلغ الآن نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة 42 في المائة (4,09 ملايين شخص وفقًا للمرحلة 3+ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 40 في المائة تمثل الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة العاجلة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2020، على النحو المتوقع في عملية التصنيف لعام 2019. وتشمل العوامل التي أدت إلى تدهور الأمن الغذائي هطول أمطار أقل من المعتاد في عام 2020، وهو ما أثَّر على أداء الحملة الزراعية في الربيع.	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				وهذه الخسائر في المحاصيل، إلى جانب ارتفاع معدل التضخم (زيادة تبلغ حوالي 29 في المائة في قيمة سلة الأغذية في الفترة من حزيران/يونيه 2019 إلى حزيران/يونيه 2020)، بالإضافة إلى القيود المختلفة المنفذة للسيطرة على جائحة كوفيد-19، أثَّرت بشدة في القوة الشرائية للأسر المعيشية الأكثر فقراً وفي قدرتها على الحصول على الغذاء. كما أن مرور العاصفة المدارية لورا في نهاية آب/أغسطس زاد من خسائر المحاصيل في بعض المناطق، ولا سيما في الجنوب الشرقي	
				ومن المهم الإشارة إلى أن عدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي الذي شهده البلد في السنوات الأخيرة، بما في ذلك فترة ''إغلاق البلد'' في العام الماضي، بالإضافة إلى اشتداد حدة الاضطراب السياسي المتوقعة خلال الأشهر القليلة المقبلة، سيخلف آثارًا على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد، بما في ذلك انخفاض متوقع في الاستثمار (لا سيما الاستثمار من القطاع الخاص)، فضلا عن اضطراب سبل العيش لدى الأسر المعيشية. ومن المتوقع أن تسهم هذه العوامل في زيادة تدهور حالة الأمن الغذائي في البلد المثيرة للقلق أصلاً	
	6-4-1 397 حالة وفاة من وفيات الأمومة لكل 000 100 حالة ولادة مولود حيّ	تموز/يوليه 2023[i]	529 حالة من وفيات الأمومة لكل 000 100 حالة ولادة مولود حيّ، وفقا للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2017	لم يحدث أي تغيير حتى 10 آب/ أغسطس 2020. غير أن الدلائل المبكرة تشير إلى اتجاه سلبي في هذا المؤشر بسبب جائحة كوفيد-19 وغيرها من العوامل ذات الصلة. وانخفض معدل الحضور إلى مراكز صحة الأم بنسبة تصل إلى 40 في المائة. وبالتالي، تشير الأرقام إلى أن عدد وفيات الأمومة ارتفع من 25 إلى 30 في المائة بين شباط/فبراير وأيار/مايو	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 وأثر أيضا انخفاض الزيارات الطبية إلى المستشفيات على عدد الزيارات السابقة للولادة المتاحة للحوامل، وانخفضت النسبة المئوية للولادات في المؤسسات الطبية انخفاضاً كبيراً خلال الفترة نفسها. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2020، أفادت الحكومة فعلاً بانخفاض في وفيات الأمومة المبلغ عنها في المؤسسات الطبية (مقارنة بعام 2019)، ولكن يُحتمل أن يكون مردّ ذلك إلى خيار الحوامل الولادة في منازلهن أثناء الجائحة. ولا يُبلّغ عن وفيات الأمومة في المجتمعات المحلية	
	6-4-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل من 81 حالة وفاة من كل 1 000 مولود حيّ	تموز/يوليه 2023[(أ)]	81 حالة وفاة من كل 1000 مولود حي، وفقاً للدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2017	لم يحدث أي تغيير حتى 10 آب/ أغسطس 2020. غير أن جائحة كوفيد-19، فضلاً عن التحديات الأخرى التي حدثت مؤخراً، أثّرت، على ما يبدو، على وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وشهدت الأشهر الستة الأولى من عام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، انخفاضا بنسبة 52 في المائة في الاستشارات الجديدة بخصوص الأطفال دون سنة الخامسة في المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن انخفاض بنسبة 40 في المائة في عدد المواليد الجدد الذين تلقوا زيارة واحدة على الأقل في سياق توفير الرعاية الصحية المنزلية	
	6-5-1 أحد عشر مركزاً للطوارئ قيد العمل (مركز واحد على الصعيد الوطني و 10 مراكز على صعيد المقاطعات)	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أُنشئ 11 مركزاً ولكن لم تتحسّن قدرة أي منها على تنسيق التصدي للكوارث (وتحسُّن القدرة يُعرّفُ على أنه تلقي التدريب على الإدارة والعمل بمعدات وأدوات رئيسية، منها خطة طوارئ نموذجية ودليل تشغيل موحد)	تعززت قدرة 11 مركزا على تنسيق التصدي للكوارث من خلال جهود بناء القدرات. وفي تموز/يوليه 2020، اعتُمدت الخطة الوطنية لإدارة الكوارث والمخاطر (2019-2030)، بعد سنوات من العمل التقني وجهود الدعوة بدعم من الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة	

النقطة المرجعية	الأداء المستهدف	الموعد المحدد المستهدف	خط الأساس اعتبارًا من كانون الأول/ ديسمبر 2019 ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك	تحديث اعتبارا من 10 آب/ أغسطس أو ما لم يُشر إلى خلاف ذلك	الاتجاه
				الإنمائي، على وجه الخصوص. وقد عزز اعتماد هذه الخطة تعزيزًا كبيرًا دور المديرية العامة للحماية المدنية، وهو ما من شأنه المساعدة على تيسير قدرة البلد على التأهب للكوارث والتصدي لها على نحو فعال	
	6-6-1 المسار 1: معدل حالات الإصابة بالكوليرا المشتبه فيها أقل من 0,01 لكل 1 000 نسمة (هدف الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا لعام 2022)	كانون الأول/ ديسمبر 2022	0,06 حالة لكل 1 000 نسمة	لم تُؤكد أي حالة جديدة للإصابة بالكوليرا منذ شباط/ فبراير 2019	
	6-6-2 المسار 2: تنفيذ 20 مشروعاً مجتمعياً في المناطق المصابة بالكوليرا.	كانون الأول/ ديسمبر 2020	أُنجزت 5 مشاريع في عام 2019 في إطار مبادرة تجريبية. ومن المشاريع المجتمعية العشرين المقرر تنفيذها في إطار توسيع المشاريع، أتمّ 18 مجتمعاً محلياً مرحلة المشاورات لتحديد المشاريع، بينما لم يبدأ مجتمعان محليان عملية التشاور بعد	يجري حاليا تقييم جدوى المشاريع من أجل التنفيذ، على الرغم من التحديات التي تواجه التنفيذ بسبب السياق الاجتماعي – السياسي والأمني لعام 2019 والقيود التي يفرضها سياق كوفيد-19	

(أ) تجدر الإشارة إلى أن هذا الهدف يستند إلى الأداة الإحصائية المنبثقة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن معدلات الوفيات والاعتلال والانتفاع بالخدمات التي تصدر كل خمس سنوات. وإلى حين الإصدار المقبل، ستُتاح تحديثات استناداً إلى مصادر أخرى.